المؤشر السعري
6099.26
بتغير قدره
+14.11
0.23%

«الصناعات المتحدة» تخارجت من استثمارات بـ 18,6 مليون دينار

أكدت شركة الصناعات المتحدة في بيان نشر على موقع البورصة انها قد قامت بالتخارج من بعض الاستثمارات (استثمار في شركات تابعة واستثمار متاح للبيع) بقيمة اجمالية قدرها 18,6 مليون دينار مشيرة الى انها لم تحقق من تلك التخارجات اي ارباح او خسائر.
وأوضحت الشركة انه قد تم استخدام المقابل المادي لتخفيض الالتزامات المالية والديون على الشركة بقيمة 10 ملايين دينار وقد تم السداد أمس الاول، علاوة على الشروع في استثمار مبلغ وقدره 7,4 ملايين دينار في شركة ذات محفظة استثمارية متنوعة. وذكرت الشركة انها ستقوم بموافاة ادارة السوق بأي مستجدات في هذا الخصوص.

باستخدام رصيد الاحتياطي الاختياري والإجباري وعلاوة الإصدار

عمومية «مركز سلطان» توافق على إطفاء 31,3 مليون دينار من الخسائر المتراكمة البالغة 37,9 مليون دينار

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية التي انعقدت أمس بنسبة حضور بلغت 59٪ على توصية مجلس ادارة الشركة لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة البالغة 31,3 مليون دينار باستخدام كل من رصيد الاحتياطي الاختياري والبالغ رصيده 13,4 مليون دينار ومن الاحتياطي الإجباري والبالغ رصيده 13,4 مليون دينار أيضا ومن علاوة الإصدار والبالغ رصيدها 4,5 ملايين دينار كما في 31 ديسمبر 2011، علما ان اجمالي الخسائر المتراكمة الصافية تقدر بنحو 37,9 مليون دينار.

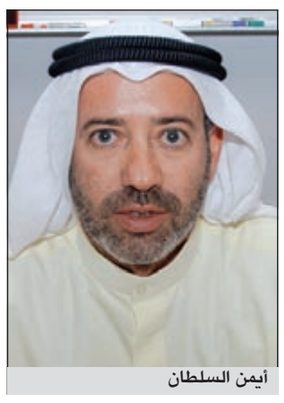
أيمن السلطان

في هذا السياق، قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية أيمن بدر سلطان بن عيسى ان صافي خسارة الاستثمار للشركة خلال العام الماضي بلغ نحو 2,3 مليون دينار وان خسائر الشركة من حصتها في نتائج أعمال الشركات الزميلة بلغت 12,2 مليون دينار.

ولفت بن عيسى في تقرير مجلس الادارة الذي تلاه في الجمعية العمومية الى ان خسارة الانخفاض في قيمة الشهرة بلغ نحو 5,5 ملايين دينار فيما بلغ صافي الخسارة نحو 37,9 مليون دينار، مضيفا أن إجمالي الايرادات التشغيلية للشركة قد انخفض بنسبة 12٪ في عام 2011 عما كان عليه في عام 2010 ليبلغ نحو 253,1 مليون دينار.

وأشار الى انه قد تم احتساب مخصصا بمبلغ 2,8 مليون دينار وذلك لأن الشركة تتبع سياسات محاسبية متحفظة، متوقعا أن ان تكون ربحية العام 2012 الحالي جيدة بالنظر الى النتائج المتوقعة للاعمال التوسعية وسياسات الشركة المتبعة.

هذا ووافقت الجمعية العمومية على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011، وعلى تفويض مجلس الادارة بشراء ما لا يزيد على 10٪ من أسهم الشركة وفقا لما ينص عليه القانون والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

● أحمد مغربي

العباسي لمنصب نائب العضو المنتدب للبحث والتكنولوجيا

«مؤسسة البترول» تعتمد تدوير نبيل بورسلي لـ «الشؤون الإدارية» والخشتي لـ «الناقلات»

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة ان مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية اعتمد في اجتماعه الذي عقد امس الاول برئاسة وزير النفط هاني حسين انتقال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة ناقلات النفط الكويتية نبيل بورسلي الى منصب العضو المنتدب للشؤون الادارية والبحث والتطوير في المؤسسة على ان ينتقل العضو المنتدب لشؤون الصحة والسلامة والبيئة في المؤسسة بدر الخشتي ليشغل منصب بورسلي كرئيس لناقلات النفط.

وذكرت المصادر انه تم نقل مدير دائرة الابحاث والتكنولوجيا بشركة نفط الكويت د.عادل العباسي الى منصب نائب العضو المنتدب للبحث والتكنولوجيا في مؤسسة البترول الكويتية وانتقال احمد بهبهاني للتدقيق الداخلي في ادارة الشؤون المالية والادارية. وقالت المصادر ان عملية الانتقال والتدوير هدفها تبادل الخبرات بين الاعضاء المنتدبين والتركيز على تطوير العنصر البشري وتأهيل الكوادر الشابة في القطاع، مشيرة الى ان اهداف التدوير هو العمل على تشجيع التوافق والتلاؤم بين الشركات النفطية وتطوير اداء الفرد والشركة مما يعود على القطاع بالايجاب في نهاية الامر.

وقال الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي في بيان صدر عن المؤسسة أن وزير النفط هاني حسين اصدر قرارا بإعادة توزيع بعد المهام بين الأعضاء المنتدبين ليتولى علي الهاجري منصب العضو المنتدب للشؤون المالية ومجموعة تطوير مشاركة القطاع الخاص وإدارة المخاطر، وعبداللطيف الحوطي عضوا منتدبا للتخطيط والصحة والسلامة والبيئة، والشيخ طلال الخالد عضوا منتدبا للعلاقات الحكومية والبرلمانية والعلاقات العامة والإعلام والخدمات الإدارية.

● أحمد مغربي

بدر الخشتي

نبيل بورسلي

البناو: «نور للاتصالات» تنافس على مشروع تطوير شبكة وخدمات الاتصالات في الكويت

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشركة نور للاتصالات م.أيمن غانم البناو أن الشركة قد أنهت العديد من الأهداف الرئيسية التي تم اعتمادها في الجمعية العمومية غير العادية والتي انعقدت في 29 سبتمبر 2011 والتي كان في مقدمتها الانتهاء من خطة إعادة الهيكلة وإعادة ما نسبته 34,5٪ من رأس المال للمساهمين. وأشار إلى أن «نور للاتصالات» في طريقها إلى التحول إلى الربحية «وهدفنا الاستمرار في تحقيق الربحية، خاصة أن الشركة ليس عليها أي قروض حاليا، كما أنها تتمتع بسيولة مالية جيدة تكفيها لإنجاز إستراتيجيتها التشغيلية».

وأضاف البناو في تصريحات للصحافيين عقب انتهاء الجمعية العمومية العادية للشركة والتي عقدت صباح أمس بنسبة حضور بلغت 53,43٪ أن الشركة انتهت كذلك من تسييل المحافظ الاستثمارية وإنهاء المرابحات. وقد تم تسجيل خسائر بقيمة 5,069 ملايين دينار لعام 2011.

وفي حديثه عن جوانب ما تحقق من إستراتيجية الشركة، قال البناو إنه تم تحديد المجالات التشغيلية والدول التي سيتم التركيز عليها بالدراسة التي قامت بها شركة أرنست أند يونغ. كما تمت الاستعانة بشركة الشال للاستشارات لتنفيذ الإستراتيجية التشغيلية للشركة، حيث ان المرحلة الأولى تتركز على تكوين منظومة تشغيلية بالكامل متخصصة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن المتوقع أن تحتل هذه المنظومة حصة سوقية مؤثرة خلال الأعوام القادمة محليا ومن ثم إقليميا والبدء بتحقيق عوائد تشغيلية للشركة.

وقال إنه تم توقيع عقد الاستحواذ المبدئي لأول شركة في المنظومة وهي من كبرى شركات الـ outsourcing والخدمات التكنولوجية، وهي شركة تعمل منذ أكثر من 30 عاما في الكويت وتغطي خدماتها أكثر من 40 جهة حكومية إضافة إلى القطاع الخاص، مؤكدا في الوقت ذاته أن «نور للاتصالات» ستستمر باستكمال المنظومة من خلال عدد من الاستحواذات المماثلة خلال العام الحالي.

أيمن البناو مترئسا عمومية الشركة (قاسم باشا)

عمومية الشركة وافقت على عدم توزيع أرباح وانتخبت مجلساً جديداً لثلاث سنوات

ومضى قائلا: «بالإضافة إلى كل ما سبق فقد تمت إعادة هيكلة شركة بلكسس لنظم المعلومات التابعة لشركة نور للاتصالات لتحسين قدرتها التنافسية، وتم بالفعل توقيع عقد مع احدى الجهات في القطاع النفطي بقيمة 1,6 مليون دينار. بالإضافة إلى عدد من العقود الأخرى في القطاعين الحكومي والخاص».

ولفت البناو إلى أن «نور للاتصالات» تتطلع للمنافسة على مشروع تطوير شبكة وخدمات الاتصالات في الكويت والذي يتوقع أن يتم طرحه في نهاية العام من قبل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات وهو يعد من أحد اكبر مشاريع الاتصالات في الكويت.

ومن باب الحرص على التواصل مع مساهمي الشركة تم إطلاق موقع الكتروني جديد لشركة نور للاتصالات وكذلك خدمات التواصل الاجتماعي على تويتر وفيسبوك. وأعرب البناو عن شكره لكل الأطراف التي ساهمت ودعمت الإستراتيجية الجديدة لمجلس إدارة الشركة الحالي، مؤكدا أن ما تحقق إنما تم بفضل تعاون ودعم كل الأطراف الأخرى بمن فيهم المساهمون ووسائل الإعلام والصحافة. وكانت عمومية «نور للاتصالات» قد أقرت جميع بنود جدول الاعمال والتي كان من بينها الموافقة على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011، والموافقة على عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، والموافقة على التعامل مع الاطراف ذات الصلة.

وانتخبت الجمعية العادية مجلس إدارة جديدا لشركة نور للاتصالات للسنوات الثلاث القادمة مؤلفا من كل من: شركة نور للاستثمار المالي، شركة بلكسس لنظم المعلومات والحاسب الآلي، شركة نور الصالحية العقارية، شركة نور الكويت للاستشارات الاقتصادية والإدارية وشركة المخازن الوطنية.

وشهدت الجمعية العمومية للشركة جدالا حول خسائر الشركة الناتجة عن استثمارات مشتركة مع شركة نور للاستثمار التي تمتلك نحو 47٪ من أسهم الشركة.

وتدخل رئيس قسم الجمعيات العمومية في وزارة التجارة والصناعة بدر الشمرى لتوضيح دور الوزارة واثبات عدم تراخيها بعدما اتهم احد المساهمين الوزارة بعدم اتخاذها أي إجراءات على الشركة بعد الخسائر الكبيرة التي حققتها.

وفي محاولات لتهدئة المساهمين الذين اعترضوا على ميزانية الشركة، قال رئيس مجلس إدارة نور للاتصالات أيمن البناو: «أعدكم بتحقيق ربحية خلال 2012، وإذا لم تتحقق حاسبوني، ونحن ماضون في هذا الاتجاه، وقد تخلصنا من المحافظ الخارجية للشركة والتي شكلت جزءا كبيرا من خسائرها»، إلا أنهم لم يقتنعوا بوجهة نظرة.

كما طالبت مساهمة بضرورة اتخاذ إجراءات قانونية وان تحول شركة نور للاستثمار إلى جهات التحقيق فيما يخص الخسائر التي تسببت فيها لشركة نور للاتصالات، غير أن البناو رد عليها قائلا: «لا توجد أي أدلة قانونية حتى أحول نور للاستثمار الى جهات التحقيق». من جهة أخرى، أبدى أحد المساهمين استغرابه من عدم رد شركة نور للاستثمار مبلغ 2,6 مليون دينار للشركة رغم تعهدات رئيس مجلس الإدارة خلال الجمعية السابقة، وهنا رد عليه محاسب الشركة بأن هناك تعهدات مكتوبة وموقعة من شركة نور للاستثمار برد المبلغ قبل نهاية العام الحالي.

وقال البناو إن خسائر الشركة قد أتت من استثمارها في صندوق أميركي استثمر في شركة موتو ستي الأميركية، حيث انخفض سهمها من 18 دولارا الى دولار، الأمر الذي دفعنا الى التخارج من جميع الاستثمارات الخارجية.

● أحمد يوسف

«المستثمرون القابضة» نحو إعادة هيكلة أصولها واستثماراتها في الكويت والمنطقة

احمد داود سلمان الصباح مترئسا الجمعية العمومية (قاسم باشا)

قال رئيس مجلس ادارة مجموعة المستثمرون القابضة الشيخ احمد داود سلمان الصباح ان مجلس ادارة الشركة قام باستكمال الجهود الرامية الى هيكلة اصول واستثمارات الشركة بما يتناسب مع الاوضاع الراهنة في الكويت والمنطقة، لافتا الى ان جهود الشركة اصطدمت بمعوقات كثيرة منها عدم قدرة سوق الكويت للاوراق المالية على التعافي وتعويض الخسائر التي مني بها خلال اعوام الازمة المالية العالمية، بالاضافة الى عدم توافر الطلب بالاسواق على عمليات الاستحواذ.

وقال الصباح في كلمة تقرير مجلس الادارة السنوي للشركة التي القاها على هامش الجمعية العمومية العادية التي عقدت امس بنسبة حضور 58٪ ان العام الماضي شهد استمرارا للصعوبات المالية التي تواجهها البلاد في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع المؤسسات الاسلامية على اختلاف انشطتها، مبينا انه على الرغم من ذلك بذل مجلس ادارة الشركة جهوده الرامية الى اقتناص الفرص الجيدة التي تعود بالنفع على الشركة ومساهميها والتي تعظم فرص الشركة في حدود الامكانيات المتاحة، وبمراعاة اعلى قدر من المهنية واتباع قواعد الحوكمة والشفافية حتى تم تجنيب الشركة اي مخاطر اضافية.

وحول البيانات المالية للشركة اوضح ان مجلس ادارة الشركة التزم بالقواعد المهنية وتطبيق المعايير في احتساب وتقييم استثماراتها، وعليه فقد حققت الشركة خسائر خلال 2011 بلغت قيمتها 22,4 مليون دينار بواقع خسارة للسهم 22,3 فلسا مقارنة بخسارة 19,8 مليون دينار في 2010، كما انخفض اجمالي حقوق المساهمين الى 31,8 مليون دينار بنسبة انخفاض 43,1٪ عما كانت عليه في نهاية 2010. وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع بنودها والتي كان ابرزها تقرير مجلس الادارة والميزانية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011، كما تمت الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية.

● محمود فاروق

المطير: «العقارية القابضة» متماسكة رغم تحديات الأزمة وتتطلع لتجاوزها

قال رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية العقارية القابضة محمد المطير إن الشركة الكويتية العقارية القابضة واصلت الصمود أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية التي جاءت حادة وغير مسبوقة أو متوقعه، حيث انهارت مؤسسات اقتصادية عملاقة حول العالم واهتزت دول بأكملها بسبب فصول الأزمة المتلاحقة.

وأضاف في تصريحات على هامش انعقاد الجمعية العمومية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 86,5٪ ان مجلس الإدارة عمل خلال العام الماضي على مجابهة التحديات ووضع مصلحة الشركة نصب أعيننا والسعي للتغلب على التحديات الاقتصادية المحلية وبيئة الأعمال التي شهدت جمودا غير مسبوقا رغم الوفرة المالية في البلاد، والتي لم تنعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني كما تعكس ذلك المؤشرات وأوضاع القطاع الخاص.

وأكد على معاناة القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاع العقاري، وذلك على خلفية سوء التعاطي مع تداعيات الأزمة المالية وغياب الخطط والبرامج الاقتصادية المنشطة للاقتصاد مقابل استمرارية الهدر المالي في قنوات غير مبررة وغير ذات مردود اقتصادي.

محمد المطير مترئسا عمومية الشركة (قاسم باشا)

فعلى صعيد مستويات السيولة في السوق، قال ان هناك تراجعا عاما لمستويات التمويل في القطاع المصرفي، ويكاد يكون معدل النمو الائتماني لا يذكر، بالإضافة الى تكدس الودائع لدى البنوك بسبب غياب الفرص، وصعوبة بيئة العمل المضطربة وغير المستقرة.

وأكد على انه رغم الظروف الصعبة، الا ان الشركة تماسكت وتمكنت من إدارة شؤونها اعتمادا على التمويل الذاتي وهيكلة بعض القطاعات الأخرى ضمن المجموعة بما يحقق التدفقات النقدية اللازمة لإدارة شؤون الشركة وخدمة أغراضها ونشاطاتها التشغيلية.

وقال انه تماشيا مع ظروف الأزمة والجمود الاقتصادي محليا، فقد عملت الشركة على تخفيض التكاليف والمصاريف بما يخفف الالتزامات بشكل لا يؤثر على مسيرة عمل الشركة.

وأكد انه منذ انطلاق الشركة كان التحفظ نهجا أساسيا حاضرا في توجهاتنا وفي جميع قراراتنا، فلم نبالغ يوما في تقييم أي أصول أو الاقتراض دون فرصة حقيقية مدرة وذات مردود إيجابي، ونتيجة لهذا التحفظ فإن التزامات الشركة تحت السيطرة، كما لا توجد ديون ضاغطة من البنوك وتمكنا من مواصلة المسيرة والحفاظ على الشركة وشركاتها التابعة ككيان قائم تسير فيه جميع الأعمال والأنشطة في الإطار الطبيعي، إضافة إلى استمرارية الوفاء بالتزامات الشركة في أوقاتها المحددة. وبين إن الشركة نجحت خلال السنوات السابقة في أن تحقق تواجدا مميزا محليا واقليميا في بعض الأنشطة التي تعمل بها شركاتها التابعة والزميلة ومن خلال العقود التي نفذتها، كما تحظى بتقدير وسمعة إيجابية جيدة وهو ما يجعلها محل تقدير وترحيب ويفتح الطريق أمامها لتحقيق شراكات في بعض الفرص.

وقال نعول على ان يكون النهج الحكومي ركيزة أساسية للنهوض الاقتصادي حيث تهيمن الحكومة على كل المقدرات الاقتصادية، مشيرا الى الفوائض المالية في الموازنة العامة للدولة، حيث من المتوقع أن تصل إلى 12 مليار دينار.

وتابع قائلا: «بناء على هذه الفوائض، نتطلع الى تغير جذري مستقبلي في آليات الإنفاق الحكومي وخطة التنمية بما ينعكس فعليا على تحسين أداء الاقتصاد الكويتي».

وأضاف قائلا: «ان اقترابنا من نهاية خطة التنمية الأولى في 2014 يعني إنفاق 29 مليار دينار مرصودة لها، وهو ما سينعكس على الاقتصاد الكويتي ويشهد تحسنات إيجابية تكون ركيزة للعبور إلى مرحلة جديدة من النمو».

وأعرب عن أمله في أن يكون العام الحالي نقطة تحول كبيرة في اتجاه التعافي الاقتصادي، حيث يترقب القطاع الخاص أن تبادر الحكومة بتعزيز الإنفاق الاستثماري على المشاريع الكبرى المؤجلة والمعطلة منذ سنوات طويلة، إضافة الى أن الانفاق بات أحد العناصر الرئيسية المنشطة والمحركة للاقتصادات التي ضربها الركود.

كما نأمل في استقرار سياسي محليا وإقليميا، حيث ان التداعيات السياسية خيمت نفسيا على القطاعات الاقتصادية نتيجة حالة الترقب والحذر التي تسيطر على مجتمع الأعمال. وكانت الجمعية العمومية العادية للشركة قد وافقت على جميع بنود جدول الاعمال.

● أحمد يوسف